الأمم المتحدة

A/C.2/68/SR.21

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون

Distr.: General
2 December 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الحادية والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيدة براون (نائبة الرئيس) ..... (جامايكا)

المحتويات

البند ١٧ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(أ) التجارة الدولية والتنمية (تابع)

(ج) القدرة على تحمُّل الدين الخارجي والتنمية (تابع)

(د) السلع الأساسية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

13-52957 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

نظراً لغياب السيد ديالو (السنغال)، تولت السيدة براون (جامايكا)، نائبة الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتُتحت الجلسة في الساعة ١٥:٠٥.

البند ١٧ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع) (A/C.2/68/3 و A/C.2/68/5)

(أ) **التجارة الدولية والتنمية** (تابع) (A/68/15 (Part I)، و A/68/15 (Part I)/Corr.1، و A/68/15 (Part I)/Add.1، و A/68/15 (Part II)، و A/68/15 (Part II)/Corr.1، و A/68/15 (Part III)، و A/68/15 (Part IV)، و A/68/205 و A/68/218)

(ج) **القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية** (تابع) (A/68/203)

(د) **السلع الأساسية** (تابع) (A/68/204)

١ - **السيدة ميدفيديفا** (الاتحاد الروسي): قالت إن الاتحاد الروسي يؤيد إنشاء نظامٍ للتجارة الدولية، يتسم بالعدالة والتوازن، تعطى فيه الأولوية إلى توسيع نطاق الاتفاقات الإقليمية ودون الإقليمية للتجارة الحرة.

٢ - وأضافت قائلة إن الأفضليات التي تراعى فيها المصالح الوطنية المشروعة لبلدان معيَّنة لها أهميتها هي أيضا. ولا يزال الاتحاد الروسي يعارض بقوة النزعة الحمائية في التجارة وهو يرحب بقيام مجموعة العشرين في الآونة الأخيرة بتمديد فترة سريان وقف تنفيذ التدابير الحمائية، وبالتزامها أن تضفي مزيدا من الشفافية على الاتفاقات الإقليمية للتجارة.

٣ - وقالت إن الاتحاد الروسي يشجع على تعزيز منظمة التجارة العالمية ويعمل على نحو فعلي في إعداد مجموعة من الاتفاقات التي ستؤدي، إذا ما اعتُمدت، إلى كسر الجمود الذي اعترى جولة الدوحة الإنمائية. وستفتح الزيادة في عدد أعضاء المنظمة أسواقا جديدة.

٤ - ويؤيد الاتحاد الروسي الدور التنسيقي المحوري الذي يضطلع به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في مسائل التنمية ويثني على الأونكتاد لما يقدمه من إسهامات في البحوث المتعلقة بالتجارة الدولية والاستثمار وتكنولوجيا المعلومات.

٥ - ويشارك الاتحاد الروسي على نحو فعلي في تحقيق التكامل الاقتصادي بين بلدان رابطة الدول المستقلة من أجل إقامة تعاون فعَّال لتشجيع انتقال السلع والخدمات ورأس المال واليد العاملة بلا حواجز. وكان الاتحاد الروسي، شكل بالاشتراك مع كازاختسان وبيلاروس، الاتحاد الجمركي والمنطقة الاقتصادية المشتركة التي تمثل سوقاً يضم ١٦٥ مليون نسمة. وتمثل كلتا المنظمتين امتثالا تاما لقواعد ومبادئ منظمة التجارة العالمية.

٦ - وللاتحاد الجمركي والمنطقة الاقتصادية المشتركة جهاز تنظيمي موحَّد يشمل التجارة الخارجية، والتعريفات والجمارك، وسياسة منسّقة للوائح التقنية، وتدابير الصحة والطب البيطري والصحة النباتية. ويجري العمل على الحدّ من الحواجز الإدارية، كما جرى العمل على تبسيط أنشطة التجارة بالتعاون مع أطراف ثالثة ومع أعضاء في الاتحاد الجمركي. وقد زاد حجم التجارة بين أعضاء الاتحاد الجمركي بنسبة ٨,٧ في المائة في عام ٢٠١٢.

٧ - ووصفت تذبذب أسعار السلع الأساسية والمضاربة في أسواق السلع الزراعية وغير الزراعية بأنهما يهددان الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم، ويكبحان التنمية الاقتصادية. وقالت إنه لا بد بالتالي من أن تُتخذ في سياق اتفاقات تجارية متعددة الأطراف تحظى بتأييد المنتجين والمستهلكين، إجراءات مشتركة من أجل إيجاد حلول تتسم بالفعالية. ويواصل الاتحاد الروسي تأييده إنشاء أسواق للسلع الأساسية تكون مستقرة ويمكن التنبؤ بها، إضافة إلى تنمية قدرات البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، على تصدير سلعها الأساسية.

٨ - **السيد ماشابان** (جنوب أفريقيا): قال إنه يجب تأييد إنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف يكون عالميا وقائما على قواعد منفتحا غير تمييزي ليتسنى التصدي لأوجه عدم التوازن في الاقتصاد العالمي وتشجيع النمو المستدام والشامل. ومن الأهمية بمكان مواءمة قواعد ومعايير منظمة التجارة العالمية لضمان أن تحقق المنظمة فوائد لجميع البلدان وخاصة البلدان النامية. وتؤكد جنوب أفريقيا ضرورة التعجيل باختتام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية وتأمل في أن يبدد المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية القادم الذي سيُعقد في بالي دواعي القلق القائم منذ أمد طويل المتصل بمسائل التنفيذ، ووصول البلدان النامية إلى الأسواق، والحواجز التجارية ، وتعويضات الدعم المشوهة للتجارة في البلدان المتقدمة النمو، وتقييد الحصول على التمويل التجاري، والحدّ من الاستثمار في تنويع الإنتاج وزيادة الصادرات.

٩ - ويشدِّد بلده على أهمية تخفيف عبء الدَين بما يشمل إلغاءه وإعادة هيكلته. وقال إنه ينبغي مراجعة مبادرات تخفيف عبء الدَين لمعرفة لماذا لا تزال هناك بعض بلدان تواجه مشاكل مستمرة حتى بعد إنجاز مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ويساور جنوب أفريقيا قلق بالغ إزاء الدور المشوه للحقيقة الذي تقوم به وكالات تقدير الجدارة الائتمانية في النظام المالي الدولي.

١٠ - وذكر أن جنوب أفريقيا تستضيف أول مركز أفريقي لإدارة الديون السيادية، وهو مركز يهدف إلى تشجيع التعاون فيما بين مديري الديون الأفريقيين ودعم إرساء ممارسات سليمة من أجل إيجاد أسواق أكثر قوة للأوراق المالية.

١١ - وقال إن الاتجاهات الأخيرة لأسعار السلع الأساسية قد بيَّنت أن الأسعار في الأسواق العالمية تشهد حالة من عدم الاستقرار الشديد. وقد ازداد الوضع سوءاً بسبب أمولة السلع الأساسية بما أدَّى إلى زيادة استثمارات المضاربة. وأسهمت أيضاً سياسات الاقتصاد الكلي، مثل خفض قيمة العملات في الاقتصادات الرئيسية، في عدم استقرار الأسعار، وهو ما ترتب أيضاً على انخفاض أسعار الفائدة واتباع المصارف المركزية لسياسات نقدية غير متماسكة. واختتم حديثه قائلاً إنه لذلك من الضروري أن تمتنع البلدان عن استخدام سياسات تجارية غير سليمة يكون من شأنها زيادة حدّة المضاربة ورفع مستوى التخزين والتسابق نحو الشراء، وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة تذبذب أسعار السلع الأساسية.

١٢ - **السيد تشارلز** (ترينيداد وتوباغو): قال إن البرنامج الدولي للتجارة والتنمية له أهمية كبيرة بالنسبة للبلدان النامية الصغيرة الضعيفة. ولذلك فإن من الأهمية بمكان الاستفادة من التجارة كأداة فعالة لتنمية البلدان النامية ومن الوصول إلى نتيجة ناجحة فيما يتعلق بجولة الدوحة للمفاوضات التجارية.

١٣ - وأضاف قائلاً إنه يجب أن تتواصل في النظام التجاري المتعدد الأطراف وفي العمليات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية مراعاة الاحتياجات الإنمائية للاقتصادات الصغيرة الضعيفة، مع إيلاء مزيد من الاهتمام للأوضاع غير العادية لبلدان متوسطة دخل، كبلده، مصنَّفة على أنها بلدان مرتفعة الدخل. وأعرب عن قلق وفد بلده إزاء تناقص تدفقات المعونة المقدَّمة إلى ترينيداد وتوباغو لصالح التجارة. وقال إن نصيب الفرد من الدخل ليس مؤشراً يُعتمد عليه لتحديد مدى الضعف وتقدير مستوى المساعدة المطلوبة. ويجب أن تؤخذ في الاعتبار على نحو كامل التباينات في الحجم الاقتصادي، ومستويات التنمية، والإنتاج، وأوجه الكفاءة، والحبوة من الموارد، وذلك في سياق المعاملة الخاصة والمميَّزة المفردة للاقتصادات الصغيرة الضعيفة.

١٤ - وقال إن ترينيداد وتوباغو تقوم - بمساعدة من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية - بوضع استراتيجية وطنية لتقديم المعونة لصالح التجارة، وهي استراتيجية من المتوقع أن تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية وتنويع قواعد الصادرات. غير أن المشروع سيكون بحاجة إلى تمويل مركَّز من المجتمع الدولي وإلى مساعدة تقنية.

١٥ - وتحث حكومة بلده المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على المضي قدما في تقديم مساعدات مرنة وبشروط ميسرة تدفع مقدما وبصورة عاجلة وتسعف كثيرا البلدان النامية المثقلة بالديون الخارجية. وتدعو حكومة بلده أيضاً إلى مراجعة النظر في السياسات التي تمنع مشاركة بعض البلدان المتوسطة الدخل المثقلة بالديون في المبادرات الحالية لتخفيف عبء الديون، وإلى التعامل على نحو أكثر فاعلية في التقارير المقبلة للأمين العام مع ما تواجهه البلدان المتوسطة الدخل، وبخاصة الدول النامية الجزرية الصغيرة من صعوبات ناشئة عن الديون.

١٦ - وقال إن حكومة بلده ترى أن من الضروري إيجاد خطط مبتكرة لإدارة ديون الدولة وتهيب بالمنظمات الدولية أن تقدَّم المساعدة في تقييم وتنفيذ عدة صكوك تشمل فرض رسوم لتنمية السياحة، وإصدار سندات مضمونة تستهدف المستثمرين من المواطنين المقيمين في الخارج، وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص تهدف إلى إدارة ديون الدولة.

١٧ - **السيدة ديانا الحديد** (الأردن): قالت إن الاقتصاد العالمي لا يزال ضعيفاً نتيجة لعدم الاستقرار المالي، وارتفاع أسعار السلع الأساسية، وأزمة ديون الدولة. وقد زاد إجمالي الدَين العام في الأردن في الأشهر الأولى من عام ٢٠١٣، كما أن القطاع الإنتاجي قد تعرَّض للركود وإن كان عائد الاستثمار في السندات الحكومية من بين أعلى عوائده في بلدان المنطقة. وأضافت قائلة إن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية جعلت بلداناً عديدة غير قادرة على تحمل عبء مديونيتها، كما أن هناك حاجة إلى آلية دولية لمعالجة المسألة. وسيكون لإعادة هيكلة ديون الدولة أثر كبير على تمويل التنمية، وعلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

١٨ - وينبغي أن تكون التنمية جزءاً لا يتجزأ من المفاوضات التجارية حيث إن الأمر يتعلق هنا بمجالي عمل وثيقي الترابط. ومن شأن الالتزام بتأييد إنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف ومكافحة النزعة الحمائية أن يكفل أن تُتاح للدول الأعضاء فرص متساوية لتطوير وتسويق سلعها وخدماتها. وبالمثل، فإنه ينبغي أن يتضمن أي اتفاق بشأن التجارة تدابير لبناء قدرات البلدان النامية. واختتمت حديثها قائلة إنه ينبغي أن يتيح المؤتمر الوزاري الذي ستعقده منظمة التجارة العالمية فرصة لكسر الجمود الذي اعترى جولة الدوحة للمفاوضات التجارية.

١٩ - **السيدة روبل** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إنه بالإضافة إلى التعاون الثنائي، ينبغي أن تُستخدم جميع أدوات الاقتصاد الكلي لإيجاد مسارات للتجارة والتنمية، بما في ذلك التعاون مع القطاع الخاص على نطاق واسع. وللأمم المتحدة دور هام لرصد أثر اتجاهات الاقتصاد الكلي على البلدان أقل البلدان منعة. وتؤيد الولايات المتحدة التعاون مع الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومجموعة العشرين، من أجل ضمان فعالية النظام المالي العالمي وشموليته.

٢٠ - ولما كان التمويل يمثل أداة بالغة الأهمية لتحقيق النمو، فإن دخول أسواق الديون العاملة ربما يؤدي إلى تمكين البلدان النامية من تحويل الاستثمارات في الهياكل الأساسية إلى عنصر أساسي لزيادة التنوع والقدرات الإنتاجية. وعلى الرغم من أنه قد أصبحت هناك أمام البلدان إمكانات لم يكن لها مثيل من قبل للوصول إلى مصادر الائتمانات، فإنه لا بد لها من أن تعمل على تنظيم ديونها وتعبئة الموارد المحلية حيث إن هذه الموارد كثيرا ما تعطي للبلدان النامية فرصاً أفضل لتمويل ديونها الخارجية والمحلية.

٢١ - وقالت إن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى الحدّ من تذبذب أسعار السلع الأساسية، ولذلك فهي تؤيد أي اقتراح يهدف إلى زيادة الإنتاج الزراعي، وتسهيل التدفقات التجارية المضمونة، والتخفيف من حدة تذبذب أسعار السلع الأساسية. ويمكن للبلدان أن تساعد على الحد من تذبذب أسعار المواد الغذائية، وذلك بتبادل المعلومات المتعلقة بالمخزونات والإنتاج، والامتناع عن اتخاذ قرارات بفرض حظر على الصادرات، وإعفاء الصادرات من الخضوع للضرائب ونظام الحصص. ويرى وفد بلدها أن بإمكان التجارة الدولية أن تصبح قوة دفع تحقق التنمية المستدامة والرفاه بما يؤدي إلى التخفيف من وطأة الفقر، ومن البطالة والعمالة الناقصة. وستظل القدرة الجماعية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ووضع خطة فعالة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مرهونة بالنجاح في تعبئة مجموعة واسعة من التدفقات المالية والإقرار بتزايد أهمية دور البلدان النامية. وبالنظر إلى ما للتدفقات المالية المتأتية من القطاع الخاص من أهمية حاسمة في هذا الصدد، فإن على المجتمع الدولي أن يدرك بقدر أكبر أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر المقترن في الوقت نفسه باحترام الحكم الرشيد وخضوع التنمية للملكية القطرية والمساءلة والشفافية. ويضاف إلى ذلك أن عناصر المساعدة الإنمائية الرسمية قد تغيرت كثيرا وأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي قد أصبحا يمثلان موردين آخرين يبعثان على التشجيع يضافان إلى بقية الموارد التقليدية.

٢٢ - **السيد هان** (سنغافورة): قال إنه في ظل المناخ الاقتصادي الحالي المُعقد وغير المستقر، ليس ثمة بلد يملك بمفرده جميع الحلول. لذا، تظل مجموعة العشرين المحفل الرئيسي للتنسيق بين الحكومات، ثم إن خطة العمل التي اعتمدتها المجموعة في مؤتمر القمة الذي عُقد مؤخراً في سانت بطرسبرغ قد صمِّمت لكي تعطي دفعا للنمو الاقتصادي وتتيح فرص عمل جيدة.

٢٣ - وفي الوقت نفسه، ترى سنغافورة أن من الضروري توسيع نطاق التعاون ليشمل جهات معنية أخرى، بما فيها جهات ليست أعضاء في مجموعة العشرين. وترى سنغافورة أن الأمم المتحدة مدعوة إلى القيام بدور رئيسي في الحوار الجاري بشأن الحوكمة الاقتصادية؛ وهذا هو الدافع لتحول بلده إلى عضو نشط في مجموعة الحوكمة العالمية.

٢٤ - واستطرد قائلاً إن سنغافورة، شأنها شأن العديد من البلدان الأخرى، تعمل على إيجاد نموذج نمو أكثر استدامة يشدد بقدر أكبر على التنمية الاجتماعية وحماية البيئة. ولا بد أن تتضمن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الأبعاد الرئيسية الثلاثة للتنمية المستدامة مع تحقيق التوازن بين العديد من المنظورات المختلفة ليتسنى حشد أكبر قدر ممكن من الدعم. ولهذا السبب، رحبت سنغافورة بالحوار الرفيع المستوى الذي أجري بشأن تمويل التنمية وبالأعمال الجارية للجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة.

٢٥ - ولا تزال سنغافورة ملتزمة بإبقاء حدودها مفتوحة أمام التجارة وبالانضمام إلى نظام تجاري يستند إلى قواعد. فالمسائل التجارية سيكون لها دور رئيسي في تعزيز خطة التنمية ولا بد من معالجتها خلال المؤتمر الوزاري المقبل لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في بالي.

٢٦ - **السيد إيجيناكا** (نيجيريا): قال إنه لكي يتسنى أن تحقق البلدان إمكاناتها الإنمائية بالكامل، يتعيَّن إنشاء نظام تجاري دولي عالمي يستند إلى قواعد ويتسم بالانفتاح وعدم التمييز وبالمساواة؛ ومن ثمة، فإن من الأهمية بمكان التعجيل باختتام جولة الدوحة. وقد اعتمدت نيجيريا دوما في سياستها التجارية على إندماج اقتصادها في نظام السوق العالمي بتحريره تدريجيا بما يزيد من القدرة التنافسية بين الصناعات المحلية، وبمشاركتها مشاركة فعلية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، ودعوتها

إلى نقل التكنولوجيات الملائمة، ودعمها للتكامل والتعاون والتعاون الإقليميين. ولتحقيق هذه الأهداف، وضعت الحكومة خطة للتحول الاقتصادي الشامل يسلم فيها بأن التجارة والاستثمار الأجنبي قوتا دفع رئيسيتان للاقتصاد.

٢٧ - وأضاف قائلاً إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب قد اتسع نطاقه بسرعة وقد يصبح مصدراً كبيراً للمساعدة الإنمائية الرسمية؛ غير أن المصدر الكبير للاستثمارات لا يزال يتمثل في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من الشركاء التقليديين. وينبغي ألا تقلل المناقشات الجارية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من أهمية تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية. وينبغي أن تركز الجهود الدولية على الحد من التدفقات المالية غير المشروعة وغير ذلك من ممارسات الفساد كالتهرب الضريبي عبر الحدود والغش في أسعار السلع المحوَّلة إلى الخارج. وتنطوي التحويلات المالية المتأتية من المهاجرين ومصادر المواطنين المقيمين في الخارج على أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية باعتبارها مصدرا لتمويل التنمية. ونظراً لأهميتها، يتعين بذل جهود عالمية لمواصلة تنويع مصادر إيرادات القطاع المالي، وتخفيض تكاليف التحويلات المالية، ووضع برامج وسياسات اقتصادية كلية لإشراك المغتربين لحفز الاستثمار الخاص. وينبغي التحقيق في الاحتكار الذي يمارسه مقدمو خدمات التحويلات المالية، لإفساح المجال لغيرهم من الجهات المعنية بتقديم هذه الخدمات وغيرها من الخدمات المالية في البلدان النامية، وخاصة في المناطق الريفية.

٢٨ - وقال إن نيجيريا تحث المجتمع الدولي على أن يمنع الدول من اتخاذ أية تدابير إنفرادية لا تتفق مع القانون الدولي، وتدعو إلى تنفيذ مبادرات محدَّدة تهدف إلى سدّ الفجوات المالية من خلال زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، والوفاء بالالتزامات المقطوعة فيما يتعلق بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، وتقديم مساعدات يمكن التنبؤ بها وتكون مركزة خالية من أي شروط غير واقعية. وتناشد نيجيريا أيضاً المجتمع الدولي أن يعمل على إصلاح هيكل حوكمة المؤسسات المالية الدولية، وذلك بأن يكفل للبلدان الأفريقية والبلدان النامية الأخرى قدرا أكبر من نسبة تمثيلها فيها والتعبير عن الرأي داخلها وفقا لمبادئ السيادة والمساواة والاحترام المتبادل.

٢٩ - وختم بالقول إنه يشدد على أهمية ضمان احترام الملكية والاستراتيجيات والسيادة الوطنية. ووصف تخفيف عبء الديون، بما يشمل إلغاءها وإعادة هيكلتها، بأنها أدوات لمنع حدوث أزمات ديون تفيد في تخفيف أثر الأزمة المالية العالمية في البلدان النامية. وقال إنه يجب على المجتمع الدولي أن يواصل التقدم المحرز في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون لتتسنى مواصلة الحدّ من احتمالات تعرض البلدان النامية لأزمات ديون.

٣٠ - **السيد تشينيونغا** (زامبيا): قال إنه يؤكّد من جديد أن زامبيا تؤيد الأخذ بالتعددية عنصرا أساسيا للنظام التجاري العالمي، وإن كان يرى أيضاً أن بالإمكان أن تكمله ترتيبات تجارية ثنائية وأخرى إقليمية. ولا بد من التوصل إلى اختتام ناجح لجولة الدوحة للمفاوضات التجارية وأن يوفِّر المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية منبراً ملائماً لإجراء المزيد من المناقشات.

٣١ - وقال إن زامبيا تدعو إلى إجراء استعراضات دورية لإطار تعزيز قدرة البلدان المنخفضة الدخل على تحمّل الديون، وذلك بطريقة تتسم بالانفتاح والشفافية وبمشاركة من جانب جميع الجهات صاحبة المصلحة. وينبغي استعراض مبادرات تخفيف عبء الديون لمعرفة لماذا لا تزال هناك بعض بلدان تعاني من مشاكل الديون حتى بعد إنجاز مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ولا ينبغي الاستعانة بمؤشر واحد لإصدار أحكام نهائية بشأن قدرة بلد ما على تحمل الدَين.

٣٢ - واستطرد قائلاً إنه ينبغي تشجيع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف على مواصلة تقديم المساعدة الأوَّلية على نحو يتسم بالمرونة وبتقديم امتيازات من أجل سد الفجوة المالية في البلدان النامية. وختم قائلا إنه يدعو المجتمع الدولي إلى أن يواصل تقديم المساعدة المالية والتقنية من أجل بناء القدرات المؤسسية ولتنفيذ سياسات منسَّقة تهدف إلى إعادة هيكلة الديون وإدارة الدَين باعتبار أن ذلك أمر من شأنه أن يسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

٣٣ - **السيدة سوجيرا** (تايلند): قالت إن إنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف يستند إلى قواعد ويكون متسماً بالشفافية وعدم التمييز والانفتاح والشمولية أمر من شأنه أن يؤدي إلى تعزيز النمو المستدام وإيجاد فرص عمل ويجب إدراجه في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويتطلع وفد بلدها إلى التوصل إلى اختتام ناجح لجولة الدوحة ويحث جميع البلدان على أن تبدي خلال المؤتمر الوزاري المقبل لمنظمة التجارة العالمية مزيداً من المرونة والتحلي بالخصال القيادية.

٣٤ - واستطردت قائلة إنه يجب العمل على تعزيز تماسك واتساق النظام المالي الدولي، وذلك من أجل منع حدوث أزمات اقتصادية ومالية في المستقبل. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للقدرة على التصدي للأزمات ولاستقرار النُظم وتحقيق الشفافية؛ إضافة إلى الأهمية البالغة في أن يكون هناك ممثلون للبلدان النامية في المؤسسات المالية الدولية. وأكدت أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) مدعو إلى القيام بدور هام في الإدارة الاقتصادية العالمية وفي تقديم المساعدة التقنية وضمان زيادة إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي.

٣٥ - ويجب كفالة أن تكون القدرة على تحمل الديون من المسائل ذات الأولوية في خطة التنمية، وتؤيد تايلند إيجاد حلول منصفة وشاملة لتخفيف عبء الدَين الخارجي مع تمكين البلدان المقترضة من العمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتستدعي الحاجة أيضاً وضع سياسة دولية طويلة الأجل لمعالجة المشاكل الهيكلية المتعلقة بالسلع الأساسية. وترحب تايلند بما تم اتخاذه لمعالجة أثر التقلبات المفرطة في الأسعار وعدم استقرار الأسواق، من مبادرات كنظام معلومات سوق المنتجات الزراعية، وقوة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية، والبرنامج العالمي للأمن الزراعي والغذائي، ومبادرة القضاء على الجوع.

٣٦ - **السيد عبد العزيز السادة** (قطر): قال إن وفد بلده لا يزال ملتزماً بإنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف منصف ومنفتح وغير تمييزي يستند إلى قواعد من شأنه أن يسهم في تحقيق التنمية المستدامة والنمو الشامل، وفي إيجاد فرص العمل، وخاصة في البلدان النامية. والتنمية لا تتبع التجارة تلقائياً وإنما هي بحاجة إلى نظام تجاري منصف. فقواعد منظمة التجارة العالمية تمنح البلدان المتقدمة النمو سلطة غير متناسبة، الأمر الذي يستدعي إجراء إصلاحات هيكلية. وقد قامت الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، التي عُقدت في الدوحة، بدور قيّم في هذا الصدد حيث إنها حدَّت من القيود التجارية المفروضة على الزراعة. فالبلدان النامية بحاجة إلى دخول الأسواق العالمية دون قيود؛ غير أن اشتراط وجود توازن بين العناصر الثلاثة للتنمية المستدامة يجهد كثيرا مواردها الشحيحة.

٣٧ - وواصل حديثه قائلاً إن استمرار الطريق المسدودة التي آلت إليها جولة الدوحة يثير استياء البلدان النامية. ويجب على البلدان المتقدمة النمو أن تثبت حُسن نواياها وتحليها بروح المرونة والإرادة السياسية لمعالجة هذا الوضع. وسيتيح المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية الفرصة لتحقيق تقدم ملموس. وينبغي أن تسفر جولة الدوحة عن تدابير عملية وانفتاحية وشاملة وديمقراطية لتمكين البلدان النامية؛ وينبغي أن تضع كذلك حداً للقيود التجارية وأن تضمن تقديم معاملة تفضيلية للبلدان النامية وبناء قدراتها مع التركيز بخاصة على الزراعة.

٣٨ - وقد آن الأوان لإنشاء آلية لإعادة هيكلة الديون السيادية تتسم بالفعالية والإنصاف والاستقلالية؛ وإن الأمم المتحدة هي المحفل النموذجي لهذه العملية. وينبغي أن تمتنع الدول الأعضاء عن تشويه أسواق السلع الأساسية وعن اتخاذ تدابير اقتصادية قسرية ضد البلدان النامية.

٣٩ - **السيد ديهغاني** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن التجارة أداة حيوية لتحقيق النمو المستدام الطويل المدى. وللاستفادة الكاملة من إمكاناتها، فإن من المهم تأييد إنشاء نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف يستند إلى قواعد، منفتح وغير تمييزي وغير مسيس ومنصف يسهم في تحقيق النمو والتنمية، وبخاصة في البلدان النامية. وليس بالإمكان أن توفّر التجارة الوطنية بمفردها الظروف اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة حيث إن الحاجة تستدعي إيجاد صيغ مختلفة تمزج بين السياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي والصناعة والخدمات والتكنولوجيا وسوق اليد العاملة لضمان توجيه التجارة الشاملة نحو تحقيق التنمية المستدامة.

٤٠ - وعلى غرار ما يرد ذكره في تقرير الأمين العام (A/68/218)، فإن التدابير الانفرادية، ولا سيما التي تأخذ شكل حظر تجاري واسع النطاق، يمكن أن تجر إلى عواقب وخيمة شديدة الوطأة على حقوق الإنسان ورفاه السكان وآفاق النمو الطويل الأجل للبلدان المتضررة. وقال إن جمهورية إيران الإسلامية ترى أن فرض تدابير اقتصادية عقابية انفرادية كوسيلة للضغط سياسياً واقتصادياً على البلدان النامية هو انتهاك فاضح للقانون الدولي وللمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة لأنه ينتقص من حق دولة ذات سيادة في تحقيق السلام والتنمية والأمن، وينتهك مبدأ التعايش السلمي ويشكل تهديداً للاستقرار الوطني، وينتهك في الآن ذاته الحق في تقرير المصير وفي حرية التجارة والحركة. ثم إن فعالية الجزاءات الاقتصادية هي موضع تساؤل باعتبار أن السكان المدنيين هم الذين كثيرا ما يتعرضون للقدر الأكبر من المعاناة. لذا، فإن الدول مدعوة بشدة إلى عدم تطبيق أية تدابير انفرادية تعوق الوصول إلى الأسواق، وضخ الاستثمارات، وحرية المرور العابر، ورفاه السكان المدنيين. وإن إيران، باعتبارها ضحية لجزاءات اقتصادية، ترفض بقوة فرض أي جزاءات انفرادية.

٤١ - **السيدة باتشيكو** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قالت إن الرأسمالية تعاني من أزمة متكررة تتجلى في مجالات تغيُّر المناخ، والمالية، والغذاء، والمؤسسات، والثقافة، والأخلاقيات، والروحانيات. وتستدعي معالجة أثر الأزمة على البلدان النامية الوفاء في المواعيد المقررة بالالتزامات الإنمائية بما يشمل تعهد البلدان المتقدمة النمو بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية ونسبة تتراوح بين ٠,١٥ في المائة و ٠,٢٠ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً. وبالمثل، فإنه يجب إصلاح النظام المالي الدولي على نحو يكفل إشراك البلدان النامية فيه على نحو كامل في كنف احترام السيادة الوطنية وتحمل المسؤوليات فيها على نحو مشترك ولكنه متباين وتنوع الرؤى المتعلقة بالتنمية ونماذجها وأهدافها.

٤٢ - وقالت إن وفدها يدعو إلى مؤتمر لتمويل التنمية يُعقد قبل عام ٢٠١٥ للنظر في المسائل المتعلقة بتخفيف عبء الديون، ونُظم البحوث العالمية والإقليمية، وتمويل التنمية، وإعادة هيكلة المؤسسات الدولية. وعلى المستوى الوطني، اعتمدت بوليفيا نموذجاً جديداً للمسائل الاقتصادية والاجتماعية والمجتمعية والإنمائية والإنتاجية، وهو ما أدَّى إلى تحويل نموذج يعتمد أساساً على الصادرات إلى عملية تصنيع وتنمية إنتاجية، وهو ما ساعد بدوره على تخفيف حدّة الفقر وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى الخدمات الأساسية وإعادة توزيع الثروة. وإذ يواصل بلدها تنفيذ سياسته المتعلقة بتشجيع الطلب الداخلي، فإنه يحد بذلك من اعتماده

على الأسواق الخارجية. ثم إن تزايد الطلب على الخدمات الأساسية يثبت ارتفاع نصيب الفرد من الدخل ومستوى رفاه الناس، إضافة إلى تطور الهياكل الأساسية. وجرى تخصيص عدد من الإعانات لتلبية الاحتياجات الأساسية للمنقطعين عن الدراسة والنساء والأطفال والمسنين والفقراء. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت بوليفيا آلية إنتاجية لتصنيع مواردها الطبيعية وتحقيق قيمة مضافة في أسواقها. وقد وصلت قيمة صافي الاحتياطي الدولي إلى مستوى لم يسبق له مثيل، حيث بلغ ٩٢٧ ١٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠١٢. ومما له أهمية بالغة أن الحكومة قد حققت هذا النجاح في بيئة ديمقراطية متوافقة مع الاستثمار الوطني والأجنبي وبمشاركة نشطة من جميع سكان البلد.

رُفعت الجلسة في الساعة ١٦:٢٥.